الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الخامس للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الثالثة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ليلونغوي، ملاوي
25-28 آذار/مارس 2010

Distr.: GENERAL
E/ECA/COE/29/2
AU/CAMEF/EXP/2 (V)
Date: 22 February 2010

Arabic
Original: English

استعراض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام 2009

ألف- مقدمة

1- أثر الركود الاقتصادي العالمي سلبا على النشاط الاقتصادي في أفريقيا عام 2009، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة من 4,9 في المائة عام 2008 إلى 1,6 في المائة عام 2009، بالنظر إلى انخفاض كل من أسعار الصادرات الأفريقية والطلب عليها والتدفقات والتحويلات المالية إلى أفريقيا. وشكل ذلك تحولا كبيرا مقارنة بالارتفاع النسبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سُجل في السنوات الست الماضية (الشكل 1). ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي، انحسرت معدلات التضخم بفعل عامل آخر هو انخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية العالمية وجودة المحاصيل الزراعية في بعض أجزاء القارة. وتمكنت المصارف المركزية من تيسير الشروط النقدية بسبب ضعف النمو الاقتصادي والتوقعات المتفائلة بشأن التضخم. واتخذت السياسات المالية طابعا توسعيا في محاولة للتخفيف من آثار الأزمة على الفقراء لدعم الطلب المحلي. غير أنه لم يكن لدى جميع البلدان الحيز المالي اللازم للهياكل الأساسية، والنفقات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي، وهو أمر ضروري للتخفيف من آثار الأزمة ودعم التنويع الاقتصادي.

2- ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي، تدهورت حالة العمالة، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة. وزادت حدة الفقر أو بقيت على مستويات مرتفعة. ومن المتوقع أن يكون تأثير الأزمة سلبيا للغاية على قطاعي الصحة والتعليم، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة الأكثر تضررا. ومن المرجح أن يؤدي الأثر السلبي العام للأزمة الاقتصادية على مستوى الرعاية الاجتماعية إلى إعاقة التقدمَ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة ما يتعلق منها بالحد من الفقر والجوع ووفيات الأمهات والأطفال وضمان ''العمل اللائق للجميع''.

الشكل 1- النمو المسجل في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط ، 2007-2009(بالنسبة المئوية)

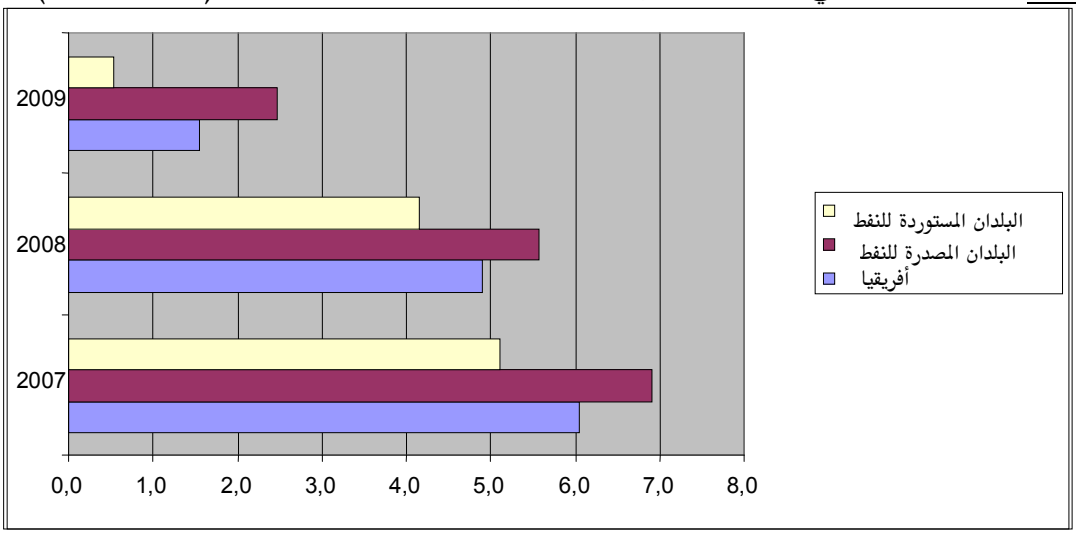

المصدر : حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009 .

3- وسوف تضعف احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من أهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا وكذلك الأهداف العامة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، إذا لم تتخذ إجراءات جريئة لضمان شروع البلدان الأفريقية في إتباع نهج يحقق نموا مستداما وبمستويات عالية يركز على خلق فرص العمل ووضع التنمية الاجتماعية فى صدارة برنامج التنمية لديها. ويمكن تحقيق نمو اقتصادى قوى ومستدام إلى جانب زيادة الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل عن طريق تنويع قاعدتى الإنتاج والتصدير. لذا يجب الحرص على ضمان أن تولي سياسات الاقتصاد الكلي اهتماما خاصا للأهداف الحقيقية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي والعمالة.

باء- تطورات الاقتصاد العالمي

انكماش الاقتصاد العالمي في عام 2009

4- انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 2,2 في المائة في عام 2009، وهو ما يمثل انخفاضا بالمقارنة مع معدل 1,9 في المائة، الإيجابي على تواضعه، المسجل في عام 2008، وتباطأ النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في حجم التجارة وتدفقات رؤوس الأموال العالمية، بدأ الاقتصاد العالمي في الاستقرار منذ الربع الأخير من عام 2009، بفعل عامل أساسي هو الدعم غير المسبوق في مجال السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي . وعلى العموم، فإن أداء البلدان النامية كان أفضل من أداء البلدان المتقدمة. فقد توسع اقتصاد المجموعة الأولى ككل بنسبة 1,9 في المائة عام 2009، في حين انكمش اقتصاد المجموعة الثانية بنسبة 3,5 في المائة. ويخفي الرقم الإجمالي المسجل في البلدان النامية الفوارق بين أعضاء هذه المجموعة. فقد كانت بلدان شرق آسيا وجنوبها أقل تأثرا بالركود العالمي، حيث بلغ فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4,3 في المائة عام 2009، في حين شهدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى معدلات الركود في العالم النامي (أي – 2,2 في المائة عام 2009 مقارنة بمعدل النمو المسجل عام 2008، البالغ 4 في المائة).

تزايد الاختلالات في الحسابات الجارية

5- تواصل تزايد الاختلالات فى الحسابات الجارية للاقتصادات الرئيسية رغم أنها كانت كبيرة أصلا فى فترة ما قبل الأزمة، حيث ارتفع معدل عجز الحساب الجارى فى الولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من نقطتين مئويتين فى عام 2009، فى حين ظل العجز المسجل فى منطقة اليورو فى نفس المستوى الذى كان عليه تقريبا فى عام 2008 (أى –0,7 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى). وتدهورت أرصدة الحسابات الجارية مع انخفاض كبير فى الفوائض فى المناطق التى سبق أن سجلت فيها فوائض ضخمة عام 2008. فعلى سبيل المثال، انخفض فائض الحساب الجارى فى روسيا من 6,1 فى المائة عام 2008 إلى 3,6 في المائة عام 2009، في حين انخفض بمقدار نقطتين مئويتين في الصين خلال نفس الفترة. وحصل أكبر انخفاض في الفوائض في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت أرصدة الحسابات الجارية من فائض قدره 26,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 6,3 في المائة فقط عام 2009، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط أساسا.

الانخفاض السريع في أسعار السلع الأساسية وحجم التجارة العالمية

6- أدى انخفاض الطلب العالمي على السلع الأساسية التصديرية الرئيسية للبلدان الأفريقية، مثل النفط الخام والبن والقطن وأخشاب الأشجار الاستوائية، إلى انخفاض أسعارها انخفاضا كبيرا في الربع الأول من عام 2009، خصوصا إذا ما قورنت بالمستويات القياسية التي بلغتها في منتصف عام 2008. غير أن هذه الأسعار ارتفعت بقوة في الربعين التاليين ويتوقع أن تستقر في عام 2010. وارتفعت أسعار النفط الخام في المتوسط أعلى من مؤشر أسعار السلع الأساسية بنسبة 36 في المائة. وبعد أن بلغ إجمالي مؤشر أسعار المواد الغذائية ذروته في حزيران/يونيه 2008، انخفض انخفاضا مطردا منذ ذلك الحين. وبحلول آب/أغسطس 2009، انخفض إجمالي مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 77 في المائة من مستوى الذروة الذي بلغته قبل ذلك. وانخفضت أسعار جميع المواد الغذائية والمشروبات الاستوائية الرئيسية، ما عدا أسعار الكاكاو والسكر التي ارتفعت بنسبة 40 و 5 في المائة تقريبا على التوالي في عام 2009. وانخفضت أسعار الذرة والقمح عام 2009 مواصلةً اتجاهها التنازلي الذي بدأ في أوائل عام 2007، وذلك بنسبة 25 في المائة للذرة و 30 في المائة للقمح.

7- وبالإضافة إلى الأسعار، حدث هبوط سريع في حجم التجارة العالمية، إذ انخفض حجم الصادرات العالمية بنسبة 12,4 في المائة. كما شهد عام 2009 تراجعاً كبيراً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية إلى البلدان النامية.

توقع حفز الصين والهند لانتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2010

8- من المتوقع أن تقود الاقتصادات الناشئة، لا سيما الصين والهند، الانتعاش الاقتصادي وتحفز النمو في أفريقيا في المستقبل، وذلك بصورة مباشرة عن طريق زيادة الطلب على صادرات أفريقيا من السلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال إليها، وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها الإيجابي على الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

جيم- الأداء الاقتصادي في أفريقيا عام 2009

التباطؤ الكبير في النمو خلال عام 2009

9- شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بشكل عام تباطؤا ملحوظا في عام 2009، على الرغم من إظهاره بعض المرونة بالمقارنة مع الفترات السابقة من الركود الاقتصادي. وكان التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة أفضل من المرات السابقة، حيث راكمت عدد من البلدان قدرا كبيرا من احتياطيات العملات الأجنبية والمدخرات المالية وخفضت ديونها. وقد أفسح هذا النهج الرشيد المجال لعدد من البلدان، ولا سيما الدول المنتجة للنفط، كي تتخذ إجراءات في مجال السياسة العامة في أعقاب التباطؤ الاقتصادي العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2009؛ صندوق النقد الدولي، 2009). وتختلف وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي باختلاف البلدان والمناطق وداخل المناطق نفسها.

تباين أداء النمو بين المناطق وداخلها

10- في المتوسط، حصل توسع أكثر قوة في البلدان المصدرة للنفط مقارنة بالبلدان المستوردة له، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى توافر كثير من الظروف الأولية المواتية التي مكنتها من تجاوز الركود الاقتصادي العالمي، بما في ذلك ارتفاع حجم الفوائض المالية وفوائض الحسابات الجارية وارتفاع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وانخفاض الديون. وأظهرت بعض البلدان المستوردة للنفط أيضا، بما فيها إثيوبيا وأوغندا وملاوى ورواندا والمغرب وجيبوتى، مرونة كبيرة، حيث بلغ نمو ناتجها المحلى الإجمالى أكثر من 5 فى المائة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الخاصة بكل بلد على حدة. وظل شرق أفريقيا أسرع المناطق نموا عام 2009 (3,9 فى المائة)، يليه شمال أفريقيا (3,5 فى المائة) وغرب أفريقيا (2,4 في المائة) ووسط أفريقيا (0,9 في المائة) والجنوب الأفريقي (-1,6 في المائة) (الشكل 2). ويقيِّم التقرير بإيجاز أداء النمو في عدد مختار من البلدان في المناطق دون الإقليمية الخمس جميعها، لا سيما البلدان التي شهدت تطورات كبيرة عام 2009.

الشكل 2 – أداء النمو الإقليمي في الفترة 2007-2009 (بالنسبة المئوية)

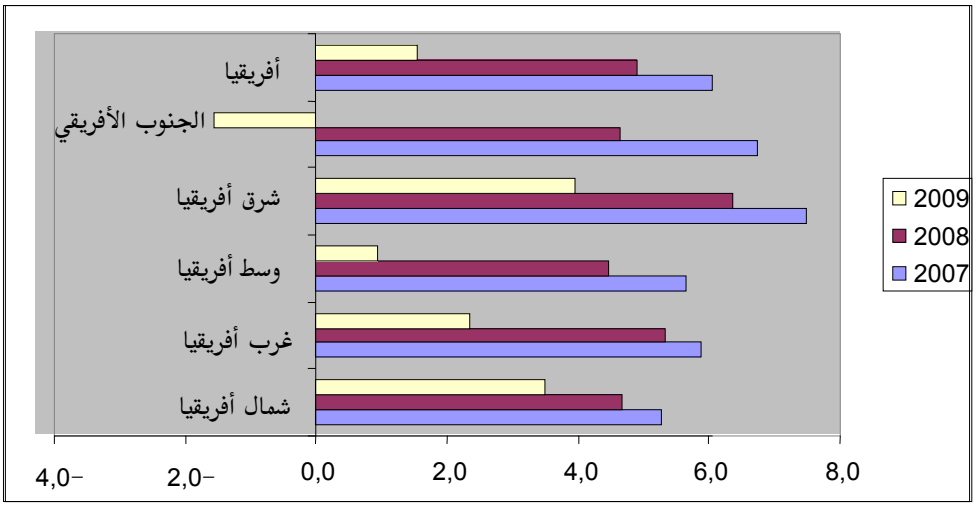

المصدر : حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

وسط أفريقيا

11- تراجع النشاط الاقتصادي في وسط أفريقيا، مع انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالى من 4,5 فى المائة عام 2008 إلى 0,9 فى المائة عام 2009. وحصل انكماش اقتصادى فى غينيا الاستوائية وغابون، حيث أدى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره إلى تدنى الإيرادات الحكومية الذى أدى بدوره إلى انخفاض الإنفاق الحكومى. وأفضت تطورات مماثلة إلى تباطؤ حاد فى النمو فى أنغولا، حيث نما الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 0,2 فى المائة فقط عام 2009 بالمقارنة مع معدلات النمو المكونة من رقمين التى سجلت فى السنوات الأخيرة. وأثر انخفاض إنتاج النفط وأسعاره وتباطؤ النشاط في القطاع الصناعي وقطاع الأخشاب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكاميرون.

12- وانتعش النمو الاقتصادي في بلدان أخرى من المنطقة، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكونغو 7,4 في المائة لسبب رئيسي هو ارتفاع إنتاج النفط. ونما اقتصاد كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى نموا معتدلا. وتوسع النشاط الاقتصادي بنسبة 2,4 في المائة في جمهورية أفريقيا الوسطى بفضل ارتفاع حجم الدعم المقدم من الجهات المانحة وزيادة الاستثمار في قطاع التعدين. وبدأت تشاد تشهد انتعاشا متواضعا بفضل مشاريع الهياكل الأساسية الحكومية.

شرق أفريقيا

13- على الرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في شرق أفريقيا، فقد ظل قويا نسبيا بالمقاييس الأفريقية والدولية. وتوسع النشاط الاقتصادي بنسبة 3,9 في المائة عام 2009، أي أقل من نسبة 6,4 في المائة المسجلة عام 2008، وهو أداء جدير بالملاحظة بالنظر إلى موجة الجفاف الإقليمية التي قلصت النمو في قطاعي الزراعة والصناعة الزراعية.

14- ونما الاقتصاد الإثيوبي بنسبة 7,5 في المائة، وهو أعلى معدل للنمو الاقتصادي في المنطقة والقارة برمتها. وتعزى هذه الدينامية الاقتصادية جزئيا إلى قوة أداء النشاط غير الزراعي، وخاصة قطاع الخدمات، وارتفاع الإنفاق الحكومي. وساعد الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية في جيبوتي وانتعاش النشاط في قطاعي الصناعة والخدمات في أوغندا ورواندا على الحفاظ على نسبة 5 في المائة أو أكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان.

15- وفي مقابل ذلك، أدى انخفاض عائدات تصدير المعادن وآثاره غير المباشرة إلى الحد من نمو الإنتاج في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليبلغ 2,7 في المائة عام 2009، أي أقل من نسبة 6,2 في المائة المسجلة عام 2008. وأعاق انخفاض الإنتاج الزراعي نمو الناتج المحلي الإجمالي في إريتريا، الذي بلغ 0,3 في المائة عام 2009. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في مدغشقر بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات المدنية وكان أداؤه أسوأ في سيشيل، حيث تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 8,7 في المائة وهو ما يعزى جزئياً إلى سوء أداء قطاع الخدمات. وضعفت إمكانيات انتعاش الاقتصاد الكيني، في أعقاب أعمال العنف التي تلت الانتخابات، بسبب آثار تباطؤ الاقتصاد العالمي. ونما الناتج المحلي الإجمالي الكيني بصورة متقطعة بنسبة 2,5 في المائة عام 2009.

شمال أفريقيا

16- تأثر شمال أفريقيا أيضا بالركود العالمي، وإن كان ذلك بصورة معتدلة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,5 في المائة عام 2009 مقارنة بنسبة 4,1 في المائة عام 2008. ويعكس هذا المجموع الإقليمي إلى حد كبير المرونة اللافتة للنظر للاقتصادين المصري والمغربي، اللذين توسعا بنسبة 4,7 و 5,3 في المائة، على التوالي، بفضل مجموعة الحوافز المالية والنقدية الجريئة. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأخرى في المنطقة 3 في المائة أو أقل بسبب اختلاف الظروف من بلد لآخر. ونتيجة لانخفاض إنتاج النفط، تباطأ اقتصاد الجماهيرية العربية الليبية والجزائر تباطؤا شديدا عام 2009، حيث سجلا نموا نسبته 1,8 و 2,1 في المائة، على التوالي. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس 3 في المائة بسبب الانخفاض الملحوظ في إنتاج الصناعة

التحويلية والنشاط السياحي، في حين أعاق انخفاض إنتاج ركاز الحديد النشاط الاقتصادي في موريتانيا، الذي ارتفع بنسبة 2,3 في المائة. ونما الاقتصاد السوداني بنسبة 3,5 في المائة عام 2009، أي أقل من نسبة 7,6 في المائة المسجلة عام 2008، بسبب الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف النشاط في قطاع البناء والتشييد.

17- وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بمختلف أنحاء المنطقة، يمكن تبيّن بعض مظاهر الدينامية في بعض بلدان شمال أفريقيا، وخاصة البلدان المصدرة للنفط. وأحد هذه المظاهر هو النشاط المتزايد للقطاع غير النفطي الذي نما بقوة في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى ارتفاع معدلات الاستثمار العام.

الجنوب الأفريقي

18- تأثر القطاع الحقيقي في الجنوب الأفريقي تأثرا أشد بالأزمة الاقتصادية والمالية من أي منطقة أخرى، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في هذه المنطقة دون الإقليمية بنسبة 1,6 في المائة عام 2009، ويعزى ذلك أساسا إلى انكماش اقتصاد جنوب أفريقيا (-2,2 في المائة) وما نتج عنه من آثار غير مباشرة في المنطقة دون الإقليمية. ونظرا لاندماج جنوب أفريقيا الوثيق في النظم المالية العالمية، فقد كانت ضمن أولى بلدان القارة التي تضررت من الأزمة المالية العالمية. ومع دخول العالم في مرحلة الركود الاقتصادي، انخفضت الصادرات وحجم طلب القطاع الخاص في جنوب أفريقيا. وتأثرت البلدان المجاورة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة والتدفقات المالية مع جنوب أفريقيا بهذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي. فقد انخفض النمو في سوازيلاند إلى 0,4 في المائة، ويعود ذلك جزئيا إلى انخفاض الصادرات إلى جنوب أفريقيا والتدفقات المالية الواردة منها. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في ليسوتو وناميبيا بسبب انخفاض إنتاج التعدين والمنسوجات في ليسوتو والانكماش الحاد في قطاع التعدين في ناميبيا. وكان الانكماش الاقتصادي أشد حدة في بوتسوانا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,3 في المائة، وهو أكبر تراجع في النشاط الاقتصادي سجل في أفريقيا عام 2009، بسبب انخفاض إنتاج الماس وأسعاره. وفي أماكن أخرى بالمنطقة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في موريشيوس من 5,7 في المائة عام 2008 إلى 2,1 في المائة عام 2009، مع انخفاض عائدات التصدير والسياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

19- وفي المقابل، انتعش النشاط الاقتصادي في زيمبابوي بعد فترة طويلة من التراجع الحاد. وسجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة إيجابية بلغت 3,7 في المائة عام 2009، بفضل تحسين السياسات الاقتصادية والتوسع الائتماني في سياق تزايد تدفقات رؤوس الأموال وإضفاء قوة الإبراء القانونية على السلع الأساسية بعد انتهاء فترة التضخم الجامح.

غرب أفريقيا

20- كان النمو الاقتصادي معتدلا بشكل عام في جميع أجزاء غرب أفريقيا عام 2009، حيث بلغ معدله في غالبية البلدان نحو 3 في المائة. وحققت غانا أقوى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي (4,5 في المائة)، بفضل ارتفاع الأسعار العالمية للذهب وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي. غير أن هذا

المعدل مثل انخفاضاً بالمقارنة مع المعدلات الملحوظة التى تراوحت من 6 إلى 7 فى المائة خلال السنوات الأخيرة. ومن جهة أخرى، انخفض النشاط الاقتصادى فى غينيا فى ظل تفاقم عدم الاستقرار السياسي، وظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نفس المستوى الذي كان عليه في عام 2008.

21- وفى الأجزاء الأخرى من المنطقة دون الإقليمية، تحققت معدلات إيجابية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من التباطؤ المسجل. وكانت نيجيريا، أكبر اقتصاد في المنطقة، الأكثر تضررا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أدى انخفاض الإيرادات الحكومية وتشديد الشروط النقدية خلال النصف الأول من السنة إلى تقييد الطلب المحلي، مما ساهم، إلى جانب انخفاض عائدات التصدير، في أن تظل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 1,9 في المائة. وساهم فتور النشاط الاقتصادي في نيجيريا جزئيا في تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي في بنن على الخصوص وفي النيجر بدرجة أقل، وهما بلدان تربطهما علاقات تجارية قوية بنيجيريا.

22- وبدأت كوت ديفوار وتوغو في تجاوز الأزمة بدرجة معتدلة. إذ تحقق في كوت ديفوار انتعاش اقتصادي عريض القاعدة ، وإن كان لا يزال متواضعا، في عام 2009، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,7 في المائة، بفضل ارتفاع الإنتاج في مجالات الزراعة والنفط والتعدين والخدمات. وقد استفاد الانتعاش الاقتصادي من تحسن الوضع السياسي والأمني. وارتفع معدل النمو في توغو أيضا، من 1,1 في المائة عام 2008 إلى 2,4 في المائة عام 2009. وكان الانتعاش الاقتصادي في توغو ضعيفا إلى حد ما ويعزى ذلك جزئياً إلى ضعف عائدات التصدير.

دال- اتجاه التضخم نحو الانخفاض، ما عدا في عدد قليل من البلدان

23- انخفضت معدلات التضخم فى غالبية البلدان الأفريقية بفضل عوامل مختلفة تشمل ضعف النشاط الاقتصادى، مما يعنى محدودية ضغوط الطلب، وانخفاض الأسعار الدولية للنفط والمواد الغذائية ووفرة المحاصيل الزراعية في بعض أجزاء القارة، وتوسيع نطاق الدعم الحكومى للمنتجات الغذائية الأساسية. غير أن الوتيرة التى انخفضت بها معدلات التضخم كانت متباينة. ففى المتوسط، كانت معدلات التضخم فى البلدان المصدرة للنفط أقل من المعدلات المسجلة فى البلدان المستوردة للنفط (7,3 فى المائة مقابل9,1 فى المائة). ويعزى ذلك جزئيا إلى الانخفاض المحدود في القيمة الاسمية لأسعار الصرف بهذه المجموعة من البلدان.

24- وانخفضت الزيادة فى الأسعار بشكل ملحوظ فى زيمبابوى إلى 3 في المائة، أي أقل من المعدل ذي الأرقام الثلاثية والرباعية المسجل في الآونة الأخيرة. وأدى ازدياد الطلب على النقود، إلى جانب إعادة إضفاء قوة الإبراء القانونية على السلع بعد انتهاء فترة التضخم الجامح، إلى تجاوز ضغوط التضخم المحتمل نشوؤها عن التوسع الائتماني إلى حد كبير. وفي الغالبية العظمى من بلدان منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، كانت معدلات التضخم أقل بقليل من الهدف الرسمي المحدد، وهو 3 في المائة، ويعزى ذلك جزئيا إلى الارتفاع المستمر في قيمة الفرنك الذي له سعر تبادل ثابت مع اليورو. وبالمثل، انخفض معدل التضخم في جنوب أفريقيا بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض الأسعار الدولية للنفط والمواد الغذائية، لكنه ظل أعلى من النطاق المستهدف، البالغ 3,6 في

المائة. وانخفض معدل التضخم انخفاضا مطردا في نيجيريا، في ظل تشديد الشروط النقدية خلال النصف الأول من عام 2009.

25- وفي المقابل، شهد عدد من البلدان، منها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وسيراليون وأوغندا وغانا وزامبيا، ارتفاعا كبيرا في الأسعار بسبب عوامل خاصة بكل بلد، بما في ذلك السيولة المفرطة وتخفيض قيمة العملة و/أو النقص الناجم عن تأخر استيراد السلع الاستهلاكية. ومن الجوانب الإيجابية انخفاض معدل التضخم الأساسي الذي لا يأخذ في الحسبان أسعار المواد الغذائية والطاقة، في عدة بلدان، منها الجزائر وأوغندا. وهذا يدل جزئيا على تزايد مصداقية المصارف المركزية في تثبيت التوقعات المتعلقة بالتضخم.

هاء- تيسير الشروط النقدية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي

26- بالنظر إلى انخفاض حجم النشاط الاقتصادي وضغوط التضخم، اتخذت غالبية المصارف المركزية في القارة مواقف تخفيضية. فقد قام المصرفان المركزيان لبلدان منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية بخفض أسعار الفائدة الرئيسية والحد من متطلبات الاحتياطيات من أجل رفع حجم الائتمانات المحلية، والتخفيف من آثار الركود العالمي على الأداء الاقتصادي لهذه المنطقة. وبالمثل، خفض المصرفان المركزيان لمصر وجنوب أفريقيا أسعار الفائدة مرات عدة. وحذت بلدان الجنوب الأفريقي التي ترتبط عملاتها بالراند في جنوب أفريقيا كليا أو جزئيا حذوها بتضمين سياستها النقدية تدابير لمكافحة التقلبات الدورية.

27- وفي أعقاب تشديد الشروط النقدية خلال النصف الأول من عام 2009، بدأت نيجيريا أيضا في تيسير سياستها النقدية. وأسهم إنقاذ خمسة مصارف كانت في أزمة وبحوزتها ثلث إجمالي الأصول المصرفية في عكس المسار. ولوحظت تطورات مماثلة أيضا في تنزانيا، حيث ساعد المصرف المركزي بعض المصارف التجارية التي كانت تواجه مشاكل في كشوف الميزانية. وواجهت بلدان أخرى، لا سيما إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مشكلة السيولة المفرطة لسبب رئيسي هو ضعف التنسيق بين وزارة الخزانة والمصرف المركزي.

واو- *تدهور التوازنات المالية في غالبية البلدان الأفريقية عام 2009*

28- لقد حدث بشكل متوسط تدهور التوازنات المالية فى الكثير من بلدان أفريقيا. وعكس هذا التطور تضافر عاملين هما زيادة أو استمرار الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات الحكومية، على خلفية تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض المساعدات الخارجية وتشديد شروط الائتمان العالمية. وعكست مرونة الإنفاق العام تكاثر برامج الحوافز المالية في القارة، والتي نفذت في أغلب الحالات من خلال تدابير الإنفاق بدلاً من تنفيذها عن طريق تدابير قائمة على العائدات.

29- واتخذت جنوب أفريقيا مجموعة من التدابير لتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية وتوسيع نطاق نظم شبكات الأمان الاجتماعي سعيا لدعم الطلب المحلي في مواجهة انخفاض النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الطويل الأجل وتوفير فرص العمل في البلد.

30- وبالمثل، بدأ تنفيذ حوافز مالية تقديرية تستهدف أهم برامج الاستثمار العام في الجزائر والرأس الأخضر ومصر ورواندا للخروج من مأزق الهياكل الأساسية الذي حال دون تحقيق النمو. وقررت إثيوبيا أيضا، في إطار ميزانيتها للفترة 2009-2010، تخفيف القيود المشددة على الإنفاق العام التي فرضت في العام السابق. ونفذت حوافز مالية إضافية عن طريق الميزانية التكميلية لعام 2009 في بوركينا فاسو وتونس. وأدى ارتفاع الإنفاق في المجالين الأمني والإنساني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة أجور الموظفين الحكوميين في غانا وسوازيلند إلى مرونة الإنفاق في هذه البلدان.

31- ورغم مرونة الإنفاق العام، انخفضت الإيرادات الحكومية بسبب الضعف في تحصيل الرسوم الجمركية العائد بدوره إلى ضعف الواردات وانخفاض الإيرادات الضريبية الناتج عن ضعف النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة العجز المالي.

32- وبالنظر إلى تناقص مصادر التمويل الخارجي، أصبح العجز المالي المرتفع يمول بصورة متزايدة من مصادر محلية، في شكل عمليات لسحب الودائع الحكومية من المصارف المركزية (رواندا) أو الاقتراض من المصارف المركزية (زامبيا). ولم يكن لدى البلدان التي اعتمدت ميزانيات متوازنة ، حيث يعادل الحد الأعلى للإنفاق الموارد المحلية والخارجية المتاحة، الحيز المالي الكافي للتصدي لتباطؤ الاقتصاد.

زاي- ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في معظم بلدان القارة

33- ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في معظم البلدان الأفريقية. وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على البلدان التي لديها نظم أسعار صرف ثابتة، بما في ذلك بلدان منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية والجماهيرية العربية الليبية والرأس الأخضر، والبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة نسبيا. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم البلدان التي انخفض فيها سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومنها السودان مثلا، سمحت بتخفيض قيمة أسعار الصرف الاسمية للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الأرصدة من احتياطيات العملات الأجنبية و/أو لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. وكانت هذه البلدان في الغالب بلدانا لديها نظم أسعار صرف عائمة أو نظم تعويم موجه.

حـــاء- تدهور موازين الحساب الجاري في غالبية البلدان

34- تحول الحساب الخارجي لأفريقيا من الفائض في 2008 (+ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى العجز في 2009 (- 3,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض عائدات التصدير بسرعة اكبر من الواردات. غير أن هذا الرقم التجميعي يخفى وراءه تباينات فيما بين فئات البلدان المحددة هيكليا (الشكل 3). وتعرضت البلدان المصدرة للنفط لحالات عجز أقل (-0,7 في المائة) من البلدان المستوردة للنفط (-6,2 في المائة). كما سجلت البلدان الأفريقية غير الساحلية حالات عجز في الحساب الجاري (8,9 في المائة) اكبر من البلدان الأخرى وذلك بسبب العجز الأكبر من ذلك بكثير في حساب الخدمات الذي يعكس ارتفاع تكاليف النقل التي تتكبدها، والصعوبات التي تواجهها في المنافسة في الأسواق العالمية للسلع والخدمات.

الشكل 3 – ميزان الحساب الجاري في أفريقيا بحسب الفئة 2007–2009 (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

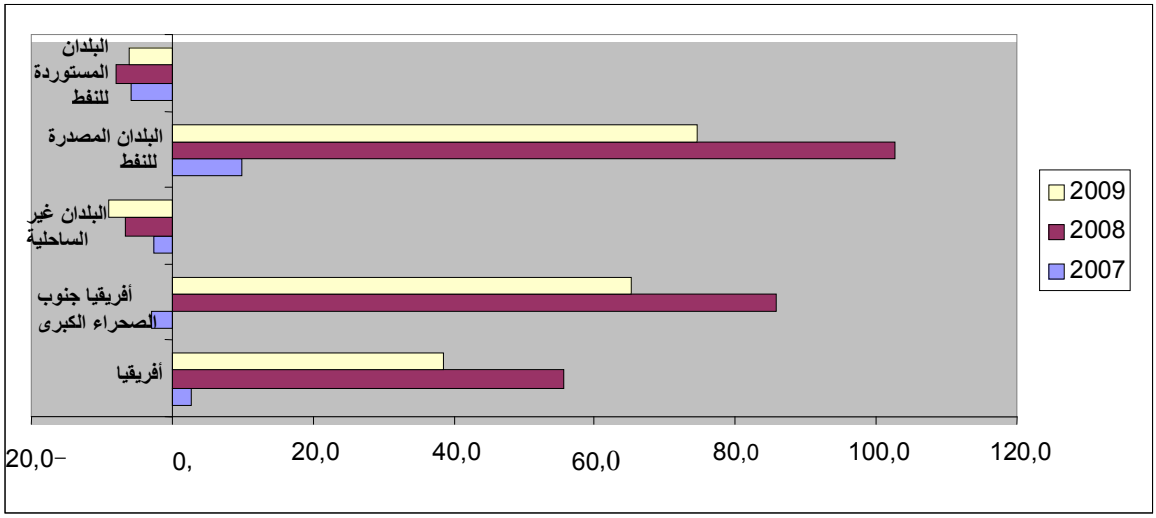

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست، تشرين الثاني/نوفمبر 2009 .
ملاحظة : مع استبعاد جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وغينيا و غينيا– بيساو والصومال.

35– وإن التحول المفاجئ في موازين الحساب الجاري لا يحدث إلاّ في البلدان المصدرة للنفط. فانخفاض أسعار النفط تحول إلى انخفاض كبير في عائدات التصدير وهو الأمر الذي لم يعوضه انخفاض أعباء الواردات في هذه البلدان نتيجة لانخفاض أسعار النفط والأغذية وتقلص الطلب على السلع الوسيطة والرأسمالية. ولذا فقد تدهورت الحسابات الجارية مع تقلص الفوائض في الجزائر وأنغولا والغابون وغينيا الاستوائية والجماهيرية العربية الليبية والسودان أو تبخرها تماما في الكونغو ونيجيريا. كذلك سجلت بوتسوانا المستوردة للنفط والغنية بالمعادن تقلصا حادا في الصادرات من الماس والمعادن الأخرى، وضعف صادرات الخدمات مما أسفر عن انزلاق ميزان الحساب الجاري من فائض قدره 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز يقترب من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط والأغذية اتسعت موازين الحساب الجاري في عدد من البلدان المستوردة للنفط ذات العجز المزمن في الحساب الجاري بما في ذلك إثيوبيا والنيجر وزمبابوي. وقد نجم ذلك عن انخفاض عائدات التصدير والتحويلات المالية وعائدات السياحة .

36– وعلى العكس من ذلك فقد تقلص العجز في الحساب الجاري في عدد قليل من البلدان نتيجة لمجموعة مختلفة من العوامل من بينها مرونة التحويلات المالية، وعائدات السياحة في تونس، والتقليص الشديد للواردات في غامبيا و كينيا ورواندا وجنوب أفريقيا، وازدهار العائدات من تصدير الذهب في غانا ومالي وتنزانيا. كذلك فان انخفاض العجز في الحساب الجاري يعكس في بعض الأحيان عملية تكيف حقيقية حيث اضطرت بعض البلدان نتيجة لضعف الحصول على التمويل الخارجي إلى تجميد أو إرجاء الاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات الإنتاجية.

37- وأدى انخفاض التدفقات المالية انخفاضا حادا وزيادة انخفاض أسعار الصرف الاسمية إلى تمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري بالاعتماد اعتمادا كبيرا على الاحتياطيات الضخمة من النقد الأجنبي في بعض البلدان. غير أن الأوضاع الخارجية ظلت قوية في الكثير من البلدان مثل مصر وزامبيا مما يعزى جزئيا إلى مخصصات حقوق السحب الخاصة الصادرة مؤخرا عن صندوق النقد الدولي.

38- ويعرض المناخ الحالي البلدان محدودة أو متناقصة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمجموعة من التحديات الصعبة. فقد يضطرها تشديد شروط التمويل الخارجي إلى خفض الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية فضلا عن الأدوية، مما يؤدي إلى تقليل إمكانيات النمو طويل الأجل وإضعاف التقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

طاء- الاتجاهات الأخيرة في التنمية الاجتماعية في أفريقيا

39- يستعرض هذا التقرير حالة التنمية الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تشمل تحديداً كبار السن واليتامى والأطفال الضعفاء والشباب، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين والفقراء، إدراكا لحقيقة أن هذه الفئات محرومة اجتماعيا وأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية. وتتعرض النساء في هذه الفئات لأعلى قدر من المعاناة نتيجة للصدمات المرتبطة بالكوارث الاقتصادية والطبيعية ، والنزاعات. ويستعرض التقرير على وجه الخصوص العوامل التي أثرت في وصول هذه الفئات إلى الغذاء والتعليم وفرص العمل والرعاية الصحية.

حجم الفئات الضعيفة الناجم عن النمو الطبيعي للسكان

40- يتزايد عدد السكان من الفئات الضعيفة بمرور الوقت نتيجة للنمو الطبيعي للسكان (الجدول1). ويتزايد عدد السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تزيد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مثل الوصم، وعدم المساواة بين الجنسين، والفقر، وتعدد الزوجات وميراث الزوجة والجنس الجاف وتعاطي المخدرات والكحول، والتنقل، والأمراض التي تنتقل جنسيا، والحروب والعنف ضد النساء (2006, karl, Inungu) . ويعزى تزايد أعداد السكان المعاقين إلى عدد من الأسباب في مقدمتها الصراعات الأهلية والحروب المستمرة وارتفاع مستوى الأمية ونقص التغذية وسوء التغذية والأمراض السارية وسوء الخدمات الصحية، وانخفاض مستوى المساعدات والخدمات الاجتماعية والحوادث والعنف الأسرى وسوء الأحوال الاقتصادية في معظم البلدان، والتقدم في السن والكوارث الطبيعية والأمراض (الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2005).

الجدول1 – تعداد السكان الضعفاء في أفريقيا

الفئة	العدد بالآلاف		النسبة من مجموع السكان
	2005	2008	2008
كبار السن [أ]	47 842	56 124	5,7
الشباب [أ]	189 157	201 562	20,4
المعوقون [ب]	90 590	98 700	10,0
الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في المعاقون[س]	20 400	22 000	2,2
اليتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز [س]	6 500	11 600	1,2
اللاجئون [د]	2 748	2 106	0,2
المشردون داخليا [هـ]	11 800[ف]	11 600[ج]	1,2
مجموع سكان أفريقيا [ح]	905 900	987 000	

المصدر: [أ] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – المركز الأفريقي لقاعدة البيانات الإحصائية 2009

[ب] محسوبة على أساس الافتراض أن المعوقين يشكلون نسبة 10 في المائة من السكان

[س] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب 2009م

[د] مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، قاعدة البيانات الإحصائية 2009

[هـ] قاعدة بيانات مركز رصد التشريد الداخلي وصندوق الأمم المتحدة للسكان 2009

[ف] التقديرات خاصة بواحد وعشرين بلدا

[ج] تقديرات لتسعة عشر بلدا

[ح] صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009.

41- عدد اللاجئين في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) آخذ في التناقص للسنة الثامنة على التوالي بعد أن ارتفع إلى 3,4 مليون نسمة في 2000 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2009). ويرجع ذلك إلى نجاح عمليات الإعادة للوطن إلى كل من بوروندي وجنوب السودان وانغولا. غير انه وفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2009) فإن تجدد النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان خلال عام 2008 أدت أيضا إلى تدفق اللاجئين خارج الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان.

42- وتضم أفريقيا اكبر عدد من المشردين داخليا في العالم حيث وصل هذا العدد إلى 11,6 مليون نسمة في 2008 في 19 بلدا (مركز رصد النزوح الداخلي 2009). والبلدان الثلاثة التي تضم اكبر أعداد من المشردين داخلياً هي السودان (4,9 مليون نسمة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1,3 مليون نسمة) والصومال (1,4 مليون نسمة). وتشمل الأسباب الرئيسية لهذا التشريد الداخلي النزاعات المسلحة والعنف العام والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، وفي بعض الأحيان انتهاكات القانون

الإنساني الدولي. ويتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مزيد من التشريد الداخلي. وتشير أحدث النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ إلى أن تكرار وحجم الكوارث ذات الصلة بالمناخ مثل الفيضانات والأعاصير والتصحر أو حتى "غرق" بعض من الأراضي قد تزداد نتيجة للإحترار العالمي مما يؤدي إلى نزوح أعداد متزايدة من السكان (الأمم المتحدة 2009أ).

43- والفئة الأخرى المعرضة للصدمات المتعلقة بالدخل هي أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. ووفقا لأحدث التقديرات، فإن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في وسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا بلغت باستخدام خط الفقر الدولي الجديد على أساس 1,25 دولار يوميا، 51 في المائة في عام 2005 (الأمم المتحدة 2009ب). ويصل ذلك إلى 400 مليون نسمة. وتضم هذه الفئة من الفقراء أيضا معظم الأشخاص المدرجين في الفئات الضعيفة المبينة في الجدول 1.

44- وتمثل النساء غالبية الفئات الضعيفة. ويشكلن نسبة 55 في المائة من كبار السن، و50 في المائة من اللاجئين و51 في المائة من المشردين داخليا و50 في المائة من الشباب الأفريقي و60 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، ويشكلن غالبية الفقراء (مصادر مختلفة من بينها قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2001، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2009، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب 2009). وتتحمل النساء والفتيات أشد التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية والغذائية، ويزددن فقراً. ولذا فإن من المهم أن تنتهج البلدان الأفريقية سياسات وبرامج إنمائية شاملة تراعي على وجه الخصوص القضايا الجنسانية بغية تحسين التنمية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

العوامل الداخلية والخارجية التي تقيد حصول الفئات الضعيفة على الغذاء

45- تواجه الفئات الضعيفة صعوبات في الحصول على الأغذية وضمان الأمن الغذائي. ونظراً لنقص التحويلات الداخلية الواضحة، وإعانات الأغذية ومراقبة الأسعار في الكثير من البلدان، يقع العبء على عاتق السكان. فالفئات الضعيفة مثل كبار السن والمعوقين واللاجئين والفقراء هي الفئات الأشد تعرضاً لارتفاع أسعار الأغذية بسبب انخفاض دخلهم. كذلك فإن المشردين داخلياً أشد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي لأن عدم استتباب الأمن في أوضاع النزاع. يحول دون وصول الوكالات الإنسانية التي تسعى إلى تقديم المساعدات الغذائية وغيرها من الخدمات (الإطار 1) .

الإطار 1- أمثلة على انعدام الأمن الغذائي للمشردين داخليا

أشارت تقديرات الأمم المتحدة في أيار/ مايو 2007 أن000 566 شخص من المتضررين من النزاعات والبالغ عددهم 4,1 مليون نسمة في دارفور لا تصلهم المساعدات الإنسانية. وعلى ذلك، فإن سوء التغذية بين المشردين داخلياً يتجاوز مستويات الطوارئ المتعلقة بسوء التغذية العام الحاد. وفي عام 2007، وصلت معدلات سوء التغذية بين الأطفال إلى مستويات الطوارئ لأول مرة منذ ثلاث سنوات. وتفاقمت أوضاع وصول المنظمات الإنسانية خلال 2007 إلى أن وصل عدد المشردين داخلياً البعيدين عن المساعدات الإنسانية العاجلة إلى مليون نسمة.

ففي الصومال، تعرض وصول المساعدات الإنسانية للتقييد الشديد نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية مما أدى إلى صعوبة تقديم المعونة الغذائية وغير ذلك من المساعدات المنقذة لأرواح المشردين داخلياً. وتفتقر مخيمات المشردين داخليا للمرافق الأساسية مثل المدارس والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي مما أدى إلى انتشار سوء التغذية والإسهال. وكشف مسح أجري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 بين السكان النازحين داخلياً في أفجوبي وميركا في الصومال عن وجود مستويات حرجة من سوء التغذية في منطقة يواجه فيها 15 في المائة من الأطفال دون الخامسة مخاطر شديدة من الموت جوعاً.

وفي كوت ديفوار ظلت معدلات سوء التغذية مرتفعة وخاصة في المناطق غير الساحلية والمناطق التي يؤدي فيها إغلاق الشوارع ونقاط التفتيش إلى إعاقة حرية الحركة.

المصدر: مركز رصد التشريد الداخلي 2008؛ استعراض عالمي للاتجاهات والتطورات في مجال النزوح 2007، مركز رصد النزوح الداخلي 2009. النزوح الداخلي: استعراض عالمي للاتجاهات والتطورات في 2008.

46- وأدى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن يتحمل كبار السن مسؤولية رعاية أولادهم المرضى، وتربية أحفادهم عند وفاة أولادهم، والأسر التي يعولها كبار السن وتشتمل على أيتام شديدة التعرض لانعدام الأمن الغذائي (Muga G and W. Onyango-Ouma 2009, Makiwane and Kwizera, 2007, Adato M and Bassett 2008). وتتعرض هذه الأسر لصعوبات في إنتاج الأغذية بالنظر إلى محدودية اليد العاملة وغير ذلك من المدخلات ومن ثم تعاني من ارتفاع معدلات سوء التغذية.

47- وأخيراً، تسهم حالات الجفاف وتزايد الكوارث الطبيعية المتكررة نتيجة لتغير المناخ في زيادة انعدام الأمن الغذائي للملايين من الأفريقيين. وتعتبر التأثيرات السلبية الناجمة عن الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى شديدة على وجه الخصوص بالنسبة للفئات الضعيفة مثل كبار السن والمعاقين الذين يعانون من نقص الأصول المادية بالإضافة إلى نقص رأس المال البشري و/ أو القدرة على التعامل مع هذه الظروف في كثير من الأحيان.

عدم العدالة في حصول الفئات الضعيفة على التعليم

48- في حين تحقق أفريقيا تقدماً في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ما زال هناك نحو 46 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدارس في شرق وجنوب ووسط وغرب أفريقيا (اليونيسيف 2010). كذلك فإن التقدم الكبير صوب الالتحاق بالمدارس لم يصاحبه مكاسب متناسبة في معدلات استكمال الدراسة. والفئات الخاصة من الأطفال الذين من الأرجح أن يظلوا خارج المدارس أو لا يتمكنون من استكمال الدورة الكاملة للتعليم الابتدائي: تشمل أطفال الشوارع والأطفال المعوقون، والأطفال العاملون، والأطفال الذين يعيشون في أوضاع النزاع مثل المشردين داخلياً، والأطفال المنحدرون من أسر فقيرة، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والمهمشة، والأطفال اليتامى نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب أو المصابون بها (المركز الأفريقي للبحوث السكانية والصحية 2007، واليونسكو 2005) والفتيات أكثر تسرباً من المدارس من الصبية ومن المستبعد تماماً أن تعود الفتيات المتسربات من المدارس إليها مرة أخرى (اليونسكو 2010). ويتمثل أكبر عاملين للتسرب المدرسي في الأزمة وأوضاع النزاع ونقص تلبية احتياجات الأطفال من ذوي الإعاقة (اليونيسكو، 2010). ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم الابتدائي في بلدان متضررة بالنزاعات، ويعاني ثلث الأطفال من الإعاقة. والأطفال المعاقون هم الفئة الوحيدة حتى الآن التي يستبعد أن تلتحق بالمدارس. وثمة عامل هام آخر لعدم الالتحاق بالدراسة يتمثل في أن عدداً قليلاً فقط من البلدان الأفريقية سن مجانية التعليم الابتدائي التي تشمل التعليم وتوفير الزى المدرسي والكتب الدراسية. ويؤثر ذلك بشدة في الأسر التي تعاني من قيود الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن من السمات البارزة المميزة للتعليم الابتدائي في أفريقيا أن الأطفال في المدارس الابتدائية هم في سن الدراسة الثانوية. وهذا الجانب يثير الانزعاج بصورة خاصة بالنسبة للأطفال المهمشين حيث أنه يؤدي إلى تفاقم ضغوط الأقران والأسر وعدم استكمال الدراسة والالتحاق بسوق العمل قبل استكمال الدراسة.

49- ومن ناحية أخرى فإن عدد الأطفال والشباب الذين يتسربون من التعليم الثانوي مرتفع بصورة تثير الانزعاج في أفريقيا. ومع ذلك فإن التعليم الابتدائي والثانوي يشكلان بداية تنمية المستوى الأساسي لرأس المال البشري. لذلك فإن تدني مستوى التعليم، يديم دورة الفقر عبر الأجيال ويقلل من توقعات فرص العمل اللائق.

50- ويتعين على الشبان الأفريقيين اكتساب المعارف والمهارات من خلال المستويات العالية من التعليم والتدريب التقني والمهني. لكي يتمكنوا من المنافسة والحصول على فرص عمل لائقة، إذ أن نسبة الشباب في مؤسسات التعليم العالي شديدة الانخفاض في القارة، ولم تتجاوز 6 في المائة في عام 2007 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 26 في المائة (اليونسكو 2009). ولا يستطيع الالتحاق بالتعليم الجامعي سوى عدد قليل للغاية من الشباب من الفئات الضعيفة ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف الموارد اللازمة لتسديد رسوم الدراسة.

51- ومن المهم إعطاء الأولوية للسياسات العامة الرامية إلى تحسين فرص وصول أشد الفئات فقراً والفئات الضعيفة الأخرى إلى جميع مستويات التعليم. وينبغي أن تتمثل النهج الشاملة المستخدمة

''لاستهداف'' الفئات التي لم تلتحق بالدراسة في وضع النهج التي تناسب فئات مهمشة معينة؛ الحد من العقبات التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس. استخدام نهج شامل، ونهج متعدد القطاعات. وتشمل بعض السياسات التي أثبتت فعاليتها في بعض البلدان إلغاء الرسوم المدرسية وإقامة المدارس في المناطق المحرومة من الخدمات، وبرامج الغذاء والتغذية المدرسية، وتوفير الدعم لمشاركة الفتيات وتشجيعهن على استكمال تعليمهن؛ واتخاذ تدابير إيجابية؛ والتعليم الشامل وزيادة تعيين المدرسين (اليونسكو 2010) . ويعتبر ذلك عنصراً أساسياً لضمان الاعتراف بحق كل فرد في التعليم.

محدودية حصول الفئات الضعيفة على فرص العمل محدود

52- تواجه النساء والشباب والمعاقون وكبار السن والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب والمهاجرون وغيرهم من الفئات الضعيفة تحديات كبيرة في الحصول على فرص العمل اللائق. وينتهي معظمهم إلى ما تصفه منظمة العمل الدولية بفرص العمل غير المستقرة (أي عمال الأسرة الذين يساهمون في العمل دون اجر، والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، وفرص العمل الموسمية، والأعمال الصغيرة غير الرسمية ومنخفضة الأجر) وهي الفرص المنخفضة المستوى وغير المضمونة والمنخفضة العائدات والإنتاجية. ويواجه الشباب تحديات ارتفاع معدلات البطالة التي تعزى بالدرجة الأولى إلى التمييز والافتقار إلى الخبرة والتدريب المتصل بذلك. ويفتقر المعاقون إلى فرص الحصول على الأعمال اللائقة نتيجة للتمييز ضدهم، ونقص التدريب ذي الصلة وعدم تصميم المرافق بصورة تمكنهم من الوصول إليها. ويتعرض المصابون بالإيدز لصعوبات كبيرة في العثور على الوظائف والمحافظة عليها حتى قبيل أن يقعدهم المرض عن العمل، وذلك بسبب الوصم والتمييز المتصلين بالمرض.

53- والأبعاد الهامة الأخرى لمشاركة الفئات الضعيفة في الاقتصاد تشمل الحصول على الموارد الإنتاجية مثل القروض والتكنولوجيات والمعلومات والأرض وغير ذلك من الأصول اللازمة لتمكينها من إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. غير أن الأشخاص المنتمين للفئات الضعيفة يفتقرون إلى هذه الموارد مما يؤثر في قدرتهم على التغلب على الفقر.

54- ومن الواضح، حتى قبيل بدء الأزمة الاقتصادية، أن حصول الفئات الضعيفة على فرص العمل والموارد الإنتاجية محدود. ونظرا لأن معظمهم يعمل في أعمال غير مستقرة لا تغطيها شبكات الأمان الاجتماعية بالقدر الكافي فإن هذه الفئات أكثر تعرضا لتأثيرات الأزمة الاقتصادية. كذلك فإن العمال من كبار السن الذين استبعدوا عن سوق العمل قد يتضررون أيضا لان الفرص أمامهم قليلة في الحصول على عمل بعد أن فقدوا وظائفهم (الأمم المتحدة 2010). وقد تقوم الحكومات بخفض الإنفاق العام على البرامج التي تحسن من فرص العمل أمام الفئات الضعيفة مثل الأشخاص المعاقين أو الشباب. والعمال المهاجرون هم الأشد تأثرا خلال التراجع الاقتصادي نظراً إلى أن القطاعات التي يعملون فيها شديدة التعرض لخفض الوظائف مثل التشييد والتصنيع وخدمات الضيافة. ومن المهم أن تطبق الحكومات أو تعزز تدابير محددة لدعم فرص العمل للأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة.

صعوبات حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الصحية

55- تفتقر الفئات الضعيفة إلى فرص الوصول إلى الرعاية الصحية نسبة لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية، فالهياكل الأساسية في مجال الرعاية الصحية محدودة في المناطق الريفية والنائية في معظم البلدان. ويتفاقم الأمر في حالات النزاعات بسبب تدمير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق والمنشآت الصحية والتعليمية، وازدياد انعدام الأمن الشخصي، ونقص موظفي وإمدادات الخدمات الاجتماعية، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية بالنسبة للفئات الضعيفة كالنازحين واللاجئين. كما يحتاج كبار السن إلى مزيد من الرعاية الصحية للأمراض السارية والأمراض المزمنة وأمراض الشيخوخة والأمراض النفسية، وتلك المتصلة بحالات الإعاقة. وتتطلب هذه الحالات خدمات متخصصة وموظفين ليس من السهولة توفيرهم للأعداد المتزايدة من المسنين.

56- وتشير نتائج الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقصي مدى انعدام المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية في مجموعة من البلدان الأفريقية – إثيوبيا وكينيا وغانا والسنغال وزامبيا وملاوي ومصر والمغرب وتشاد والكاميرون- من خلال تحليل الدراسات الاستقصائية لمجالات السكان والصحة، إلى التفاوت الكبير في فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الناشئ عن التباين في الدخول وفي مدى البُعد عن مقدمي الرعاية الصحية، وفي المواقع الريفية/ الحضرية في كل البلدان التي كانت موضع الدراسة. ويكون هذا التفاوت على أشدِّه في المساعدة في حالات الولادة، وهي خدمة تحد من وفيَّات الأمهات (الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية)، ففي مصر، مثلاً، كان الفرق الصافي في عام 2005 بين نسبة الـــ 20 في المائة من السكان الأكثر ثراءً ونسبة الـــ 20 في المائة الأكثر فقراً، 43 في المائة تقريباً، بينما بلغ الفرق الصافي في غانا عام 2003 بين المجموعتين 70,5 في المائة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2008). ويماثل التفاوت في الوصول للخدمات الصحية التفاوت في توفير خدمات المياه والإصحاح أيضاً.

57- وبوجه عام، فإن كبار السن والمعاقين يتطلبون خدمات صحية لسد احتياجاتهم الخاصة، مما يعكس نوع الأمراض والعلل التي تحدث عند تقدم السن أو تصيب أصحاب الإعاقات. وعلى سبيل المثال، فإن الأشخاص قعيدي الكراسي المتحركة يتطلبون منشآت يسهل الوصول إليها وهو أمر لا يتوافر في معظم البلدان الأفريقية. ولذا هناك حاجة إلى سياسات تكفل سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية لكل الفئات الضعيفة، بما في ذلك الخدمات الطبية المجانية أو المدعومة.

ياء- انتعاش اقتصادي في عام 2010، ومخاطر تعرضه للهبوط

58- من المتوقع أن يستعيد نمو الناتج المحلي الإجمالي توازنه في عام 2010 وينمو بنسبة 4,3 في المائة. بيد أنه، نظراً للعديد من المخاطر، قد تتفاوت نسبة النمو في أفريقيا في عام 2010 ما بين 3,6

في المائة و5 في المائة[1]. وحتى في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً، ستظل وتيرة الانتعاش في أفريقيا أقل بكثير من المستوى اللازم لتحقيق تحسن ملموس في الأحوال الاجتماعية في أفريقيا.

59- سيتم دعم استعادة النمو الاقتصادي المتوقع عن طريق عوامل محلية ودولية، إذ سيؤدي الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي إلى زيادة الطلب على الصادرات الأفريقية من السلع وزيادة أسعارها، وخاصة المعادن والمواد الهيدروكربونية، والخدمات. كما ستنتعش تدفقات رأس المال الخاص، وعلى وجه الخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حافظة الأوراق المالية. أما على الصعيد المحلي، يتوقع أن تدعم حزم المحفزات المالية والنقدية والتي اعتمدتها حكومات عديدة في القارة، الطلب المحلي والذي سيستفيد أيضاً من مستويات سعر الفائدة المنخفضة نسبياً.

60- ستظل شرق أفريقيا الإقليم الأسرع نمواً (5,3 في المائة) يليه غرب أفريقيا (4,7 في المائة) ثم شمال أفريقيا (4,1 في المائة)، ثم الجنوب الأفريقي (4,1 في المائة)، ثم وسط أفريقيا (3,8 في المائة). بيد أن الانتعاش الأقوى سيتحقق في الجنوب الأفريقي، وستقود جنوب أفريقيا هذا الزخم التنموي بفضل ارتفاع إنتاج قطاع التعدين الذي يصحبه بدينامية جديدة قطاع الخدمات، وخاصة السياحة، التي ستدعمها الجولة القادمة لكأس العالم لكرة القدم.

61- ويُتوقع أن يواصل معدل التضخم الانخفاض عام 2010 وذلك إلى حد كبير بفضل التباطؤ الملحوظ في ارتفاع الأسعار في البلدان التي سجلت نسب تضخم على مستوى الرقمين في عام 2009. وعلى الرغم من الارتفاع المتوقع في أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط ستنخفض نسب التضخم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وسان تومي وبرنسيبي وغانا وكينيا، بفضل تقييد السياسات النقدية و/أو الانخفاض المحدود في أسعار الصرف. وعلى النقيض، ستقود الضغوط التضخمية المتأثرة بزيادة الطلب إلى زيادات كبيرة في أسعار البضائع غير المتداولة في التجارة مما يزكي نار التضخم في أنغولا وغابون والكونغو، في حين أن استمرار انخفاض أسعار العملات وازدياد التحويل في العجز المالي إلى أموال نقدية سيؤدي إلى زيادة نسب التضخم المرتفعة بالفعل في إريتريا وغينيا وموريتانيا، أو بقائها على ما هي عليه.

62- غير أن آفاق النمو عُرضة لمخاطر الانخفاض المرتبطة بالضعف الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، وعلى الأخص اعتمادها المفرط على تصدير السلع الأساسية والمنتجات منخفضة القيمة المضافة. وسيؤدي الانتعاش الأبطأ من المتوقع في الاقتصاد العالمي أو عودة الركود و/أو حدوث أزمة مالية عالمية أخرى، إلى انخفاض الطلب على الصادرات الأفريقية وهبوط أسعارها، وتدني إيرادات السياحة، وإضعاف الأسواق المالية المحلية، وتضييق فرص الائتمان المحلي والاستثمار، وخفض التدفقات المالية الخاصة والعامة إلى القارة. وكذلك فإن التدهور الحاد في أحوال الطقس سيحدُّ من مستوى الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى خفض نسبة النمو في بلدان عديدة. وأخيراً، فإن تدهوراً

[1] التوقعات البينية للناتج المحلي الإجمالي عبارة عن سلسلة من القيم يتوقع خلالها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مع بعض التوضيح. وتحسب 95 في المائة من فترة الثقة باستخدام المعادلة $\partial 0 \ \mathbf{1,96} \pm \vartheta\rho \ \vartheta\rho$ حيث تمثل $\vartheta\rho$ معدل النمو و∂ الانحراف المعياري المصحح. ويحسب هذا الانحراف على أساس أخطاء توقعات أدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وقد استخدمت طريقة أخذ عينات جديدة لتصحيح الانحراف المحتمل في العينة الصغيرة.

غير متوقع في الأحوال السياسية والأمنية قد يضعف فرص النمو في بلدان عديدة، خاصة تلك البلدان التي ستُجرى فيها انتخابات عام 2010.

كاف- الاستنتاجات والتوصيات

63- لم تنجُ أفريقيا من الركود العالمي الأخير إذ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ككل انخفض على نحو ملحوظ، مصحوباً بآثار سلبية على العمالة وعلى الأوضاع الاجتماعية على نطاق أوسع في جميع أنحاء القارَّة. غير أن القارة، فيما يبدو، قد احتملت الصدمة على نحو أفضل مما حدث في المرات السابقة وذلك عموماً بفضل مواقفها الأولية الأقوى نسبياً. والبلدان التي أبلت بلاءً حسناً هي غالباً تلك التي حققت نمواً مستداماً عريض القاعدة ، أي البلدان التي نجحت نسبياً في تنويع إنتاجها وقواعد صادراتها. فالنجاح الذي يكفل نمواً مستداماً، ويخلق فرص العمل أللائقة الكافية للأعداد المتزايدة من سكان أفريقيا الباحثين عن العمل، وتحقيق تنمية اجتماعية أشمل، يعتمد بصفة أساسية على نجاح التنويع الاقتصادي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2007). والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وسياسات الهيكلة، إضافة إلى الإصلاحات المؤسسية التي تمت صياغتها وتنفيذها في أفريقيا، لا بد أن تخضع بالضرورة إلى هذا الهدف الإنمائي الأشمل.

64- إن الاتجاهات الهبوطية للتضخم تؤكد إلى حد ما مصداقية السياسات النقدية في معظم أنحاء القارة. غير أن هذا الإنجاز لم يُحدث استجابة ملحوظة تتمثل في زيادة الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك في التحولات الاقتصادية العميقة التي تؤدي على نحو أقوى إلى توفير فرص العمل في أفريقيا. ويمكن معالجة هذا القصور بجعل السياسات النقدية تولي اهتماماً كافياً بتنمية القطاعات الحيوية، بما فيها النشاط الاقتصادي والعمالة، وليس باستقرار الأسعار فحسب.

65- ومع أن السياسات المالية اتجهت عموماً نحو معالجة تقلبات الدورة الاقتصادية، لا بدِّ من زيادة فعاليتها. فاعتماد خطط الحماية الاجتماعية، وخاصة تدابير شبكات الأمان الاجتماعي المصممة بعناية، هو أحد السبل التي يمكن عن طريقها تحقيق ذلك الهدف. غير أن هذه التدابير لها بعض التبعات التكاليفية. فالاستدامة المالية على المدى الطويل تتطلب أن تتواكب جهود الإنفاق مع تعبئة متناسبة للموارد المحلية وجهود متجددة من قبل المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته بتقديم العون، خاصة لصالح البلدان ذات الحيِّز المالي الضيق الاحتياطيات المحدودة أو المتناقصة من النقد الأجنبي.

66- إن النجاح في تنويع الإنتاج وفي قواعد التصدير التي تتجنب الاعتماد على السلع الأساسية يتطلب اعتماد أسعار صرف حقيقية ، والبلدان، بغضِّ النظر عن أنظمة أسعار الصرف التي تتبعها، تواجه التحدي المتمثل في الحفاظ على معدل مناسب لسعر الصرف الحقيقي الذي يكفل القدرة التنافسية للسلع والخدمات القابلة للتسويق. وتصبح زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية وعلى رأس المال البشري والأنشطة الأخرى المعززة للإنتاجية وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ككل.

67- إن اعتماد سياسات اقتصاد كلي مناسبة لن يكون كافياً إذا لم يقترن بجهود هيكلية ومؤسسية بما في ذلك تعزيز القدرات على تنفيذ الميزانيات وعلى الإبلاغ، وإجراء الإصلاحات التي تهدف إلى

تحسين بيئة النشاط التجاري. كذلك فإن توافق الآراء الناشئ عن الاضطرابات المالية العالمية الأخيرة يقتضي مضاعفة جهود المراقبة في رصد السيولة ومخاطر الائتمان. ويكتسب هذا أهمية خاصة بالنظر إلى التوسع المطرد في الائتمان للقطاع الخاص في بعض البلدان.

68- وعلى نحو أشمل، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، يتعين على البلدان الأفريقية وضع التنمية الاجتماعية، وخاصة للفئات الضعيفة، في مقدمة برامجها التنموية. فقد سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على ضرورة اتخاذ وتعزيز التدابير الكفيلة بإدماج الفئات الضعيفة في الإطار العام للتنمية، ويعتبر التصدي لتأثير الصدمات على هذه الفئات أمراً ضرورياً لتحقيق حقوق الإنسان الأساسية في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والعمل. وسيعزز ذلك التنمية الاجتماعية ويسهم في التسريع بإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المراجع

Adato, M. and L. Bassett, 2008. "What is the Potential of Cash Transfer to Strengthen Families Affected by HIV and AIDS? A Review of the Evidence on Impacts and Key Policy Debates". *Policy Brief* number 10. IFPRI/RENEWAL and the Joint Learning Initiative on Children and HIV/AIDS (JLICA), Washington D.C, 2008.

مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2005.''الصندوق الأفريقي للمعاقين (1999–2009) مذكرة مفاهيمية''، مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا.

IMF. 2009. "*Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa*", Washington D.C. ,October 2009.

IDMC, 2009. *Internal Displacement: Global Overview of trends and developments in 2008*. Geneva, 2009.

Inungu J, and Sarah Karl, 2006, "Understanding the Scourge of HIV/AIDS in Sub-Saharan Africa", *Medscape General Medicine* 8(4): 30.

Makiwane, M. and S. A. Kwizera, 2007. "An Investigation of Quality of Life of the Elderly in South Africa, with Specific Reference to Mpumalanga Province". *Applied Research in Quality of Life*, 8(3): 297-313.

Muga, G. and W. Onyango-Ouma, 2009. "Changing Household Composition and Food Security among the Elderly Caretakers in Rural Western Kenya", *Journal of Cross-Cultural Gerontology* 24(3): 259-272.

UNAIDS, 2009. *AIDS Epidemic Update 2009*. Geneva, December 2009.

UN-DESA, 2009. Africa database. United Nations, New York, November.

UNECA, 2008. *Mainstreaming Health Equity in the Development Agenda of African Countries*. Addis Ababa, 2008.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي 2007.''*التقرير الاقتصادي لأفريقيا*''، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي 2009.''*التقرير الاقتصادي لأفريقيا*''، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

UNESCO, 2005. *Children Out of School: Measuring Exclusion from Primary Education*, Paris 2005.

UNESCO, 2009. *Trends in Tertiary Education: Sub-Saharan Africa, Fact Sheet number 1*, Paris 2009.

UNESCO, 2010. *Education for all: Global Monitoring Report: Reaching the marginalized*: Paris 2010.

UNFPA, 2009. *State of World Population 2009: Facing a changing world – women, population and climate*. New York, 2009.

UNHCR, 2009. *Global trends of Refugees, asylum-seekers, returnees, internally displaced and stateless persons.* Geneva, 2009.

UNICEF, 2010. *State of the World's Children* 2010. New York, 2010.

United Nations, 2009a. Protection of and assistance to internally displaced persons, Report of the Secretary-General. United Nations, A/64/214.

الأمم المتحدة 2009 ب. ''*تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2009*'' الأمم المتحدة نيويورك.

United Nations, 2010. Policy Responses on employment and the social consequences of the financial and economic crisis, including its gender dimension. Note by the Secretariat. United Nations, C/CN.5/2010/8.